البحث العلمي ومحكّ الجائحة بالمغرب

د.إدريس لكريني
أستاذ التعليم العالي، جامعة القاضي عياض، المغرب.

في الوقت الذي تنبهت فيه الكثير من الدول إلى الفرص التي يختزنها البحث العلمي على مستوى تحقيق الرّفاه والتنمية المستدامة، حيث أولت عناية خاصة لهذا المجال الحيوي الذي يعكس المراهنة على الاستثمار في الإنسان باعتباره أساسا، ومحورا لكل تنمية استراتيجية، ظلّت الكثير من البلدان العربية متخلفة في هذا المجال، ما ساهم في توسيع الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في هذا الخصوص.

أعادت جائحة "كورونا" التي اجتاحت جلّ دول العالم، موضوع البحث العلمي وحيويته إلى واجهة النقاش العمومي وطنيا ودوليا، بعدما تبين أنه يمثل أهم سلاح لمواجهة مخاطر العصر في تجلياتها المختلفة، والكفيل بالتعاطي مع المشكلات والكوارث والأزمات التقليدية والمستجدة التي تواجه الإنسان وحضارته، بقدر من الجاهزية والكفاءة.

عادة ما تمثّل الأزمات محطات لاستخلاص الدروس، وإعادة النظر في السياسات والأولويات والاستفادة من الأخطاء، وفي هذه المحطّة القاسية التي يمرّ منها العالم، يطرح السؤال بحدّة، حول ما إذا كانت الدول التي طالما همشت آليات وبنيات البحث العلمي ومخرجاته، ستراجع أوراقها وحساباتها من جديد في هذا الخصوص؟ أم ستستمر على نهجها ما يكلفها هدر الكثير من الفرص والإمكانيات؟

وفي السياق المغربي، ظلّ البحث العلمي، كما هو الشأن بالنسبة لمنظومة التعليم، يعاني من إكراهات جمّة، تعكسها التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتعليم، وعدد من الدراسات العلمية المنجزة في هذا الخصوص، بفعل ضعف الإمكانيات المخصّصة لهذين القطاعين، وعدم انفتاح صانعي القرار بشكل كاف على مخرجاتهما، وضعف مساهمة القطاع الخاص في تطويرهما، بصورة تواكب حاجات المجتمع وتحديات العصر.

أظهرت جائحة "كوفيد 19" أن المغرب يحتضن أطرا علمية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة في مختلف المجالات، أبانت من جانبها عن حسّ كبير من المسؤولية والمواطنة، بانخراطها في مواكبة تطورات الجائحة من بوابة استثمار البحث العلمي، وتوظيف الإمكانيات المتاحة لمواجهة الوباء والأزمات الفرعية التي تمخضت عنه، والمساهمة بالتحكم في مساراته، في لحظة مفصلية وضاغطة، أربكت الكثير من صانعي القرار حتى في البلدان المتقدمة..

تشير الكثير من الدراسات والتقارير والمؤشرات إلى عدد من المشاكل والتحديات التي تواجه البحث العلمي بالمغرب، سواء فيما يتعلق منها بضعف التمويل العمومي والذي يقل عن 01 بالمائة من الناتج الإجمالي الخام، ونقص البنيات التحتية اللازمة لإرساء منظومة بحثية في مستوى التحديات الراهنة، وضعف الإطار القانوني اللازم لتطورها، إضافة إلى المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجامعية من حيث بنياتها وبرامجها ومناهجها ومخرجاتها، وعدم تحفيز الباحثين وتشجيعهم على البذل والاجتهاد، ما يدفع الكثير منهم إلى الهجرة بحثا عن فضاءات أرحب للعطاء والبحث، كما أن تمثّلات المواطن للبحث العلمي، ما زالت تطرح الكثير من الأسئلة والإشكالات..

على الرغم من هذه الوضعية، فالمغرب يزخر بالكفاءات وفي مختلف المجالات، والتي يبدو أنها لم تنل حظها من الاهتمام والتشجيع، غير أن ضغط الجائحة لعب دورا هاما في إعادة الاعتبار لكثير من هذه الطاقات، وفي تعزيز الثقة بقدراتها وعطاءاتها في عدد من المجالات والميادين..

إن حدوث الأزمات والكوارث هو أمر طبيعي، يمكن أن يحدث في كل مكان وزمان، ما يفرض الاجتهاد في التعاطي معها بقدر من الجاهزية والكفاءة على المستويين الوقائي والعلاجي، فهي تمثل من هذا المنظور محطّة لاستخلاص الدروس، وللاجتهاد على سبيل محاصرتها، والتقليل من تداعياتها في المستقبل، بأساليب علمية تسمح بتحويل هذه المناسبات الصعبة إلى فرص للإبداع وتحصين المستقبل.

سمحت الجائحة، بإعادة النظر في عدد من الأولويات، وتصحيح مجموعة من المفاهيم، ولفت الأنظار إلى عدد من المخاطر والتهديدات، كما أتاحت الفرص لبروز الكفاءات العلمية التي لم تلق حظّا في الماضي تحت واقع الترويج للتفاهة والابتذال..، من قبل بعض المنابر، فلا أحد ينكر اليوم أهمية البحث العلمي داخل المجتمعات، وحيوية المراهنة على تعليم متطور، كبوابة أساسية لتقدم المجتمع، وتحصينهم ضد كل الأزمات والكوارث.

لقد ساهمت جائحة فيروس كورونا المستجد في دفع عدد من صانعي القرار، وحتى أفراد المجتمع، إلى مراجعة تمثّلاتهم النمطية تجاه البحث العلمي، مع بروز اختراعات هامّة واكبت الوباء، سواء في مجال التقنيات الطبّية، كما هو الشأن بالنسبة لآليات التنفس الاصطناعي، وبرامج الوقاية.. وغيرها، وهو ما ستكون له تبعات على مستوى إرساء الثّقة في الإمكانيات التي يزخر بها المغرب في هذا المجال، علما أن مجموعة من الكفاءات العلمية المغربية برزت بحضورها الوازن خلال هذه الفترة الصعبة، ضمن الصفوف الأمامية لمواجهة الفيروس في مختلف بلدان العالم كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.. وهي مؤشرات واضحة تكشف بالملموس أن المراهنة على المكون البشري والاستثمار في البحث العلمي، وفي بناء مجتمع المعرفة، هو رهان مربح بكل المقاييس.

إن البحث العلمي هو سلاح استراتيجي لكسب رهانات التطور والتنمية، وإرساء الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، فقد تبين أن الأسلحة التقليدية التي حظيت باستثمارات وإمكانات ضخمة من قبل الدول المتقدمة، لم تساهم بأي شكل من الأشكال في محاصرة الجائحة، ما يفرض إعادة النظر في ابتداع آليات جديدة في مستوى الأزمات والكوارث الراهنة والمستقبلية، ويمثّل البحث العلمي السلاح الفعال والناجع في هذا الصدد، فالأنظار تتجه في الوقت الراهن، صوب المختبرات العلمية، وتراهن على كفاءتها لإنتاج أدوية ولقاحات لهذا الوباء، والتعاطي العملي مع مختلف الأزمات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.. الفرعية التي أفرزتها الجائحة.

إن تعزيز مكانة البحث العلمي داخل المجتمع، تبدأ بتعزيز الحريات الأكاديمية، وتوفير الإمكانيات المالية والتقنية والإطار القانوني لانتعاشه، وترسيخ استقلالية الفضاء الجامعي علميا وماليا وإداريا.. واستحضار مخرجات التعليم والبحث العلمي ضمن أجندات السياسات العمومية، كما أن تحقيق هذا الرهان يظل بحاجة أيضا انخراط الباحثين والعلماء أنفسهم في هذه الدينامية بكل جدية، وإلى ترسيخ ثقافة مجتمعية تؤمن بأهمية العلم والمعرفة وبدورهما في تطوير المجتمع.